الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الجمعة ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥ العدد ٩٨٩٤

..2005عام الإيجابيات في مختلف القطاعات السعودية

الرياض: شاكر أبوطالب

باستثناء وفاة الملك فهد بن عبد العزيز في أول أغسطس (آب) الماضي، والذي كان حدثاً حزيناً في السعودية والعالم العربي والاسلامي بامتياز، يعد السعوديون ٢٠٠٥ «عام الإيجابيات» بلا نزاع، بعد صدور عدد من القرارات في عهد الملك فهد ومن بعده الملك عبد الله بن عبد العزيز، وذلك بعد أن أطلق بعض السعوديين على عام ٢٠٠٤، عام الـ «أول مرة».

وتأتي «الزيادة الملكية» التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في رواتب جميع فئات العاملين السعوديين في الدولة، من المدنيين والقطاعات العسكرية بنسبة ١٥ في المائة، رغبة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني، وتم استثناء الوزراء وشاغلي المرتبات الممتازة، كما شمل الأمر أيضاً، زيادة مكافأة أعضاء مجلس الشورى السعودي بالنسبة نفسها، وتضمن القرار الملكي صرف راتب شهر أساسي، شاملا الزيادة لشاغلي المرتبة الخامسة فما دون من الموظفين المدنيين المعينين على مرتبة الأجور، وكذلك الأمر ينطبق على شاغلي رتبة (رئيس رقباء) من الجنود فما دون في سلم رواتب خدمة الأفراد، إلى جانب زيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من ١٦,٢ ألف ريال (٤٣٢٠ دولارا) إلى ٢٨ ألف ريال (٧٤٦٧ دولارا) في العام الواحد، ولم ينتظر السعوديون كثيراً لنيل هذه الزيادة، حيث حمل يوم العشرين من

شهر رمضان الماضي الزيادة الملكية إلى حساباتهم البنكية بكل سهولة.

ولم يتوقف «الأمر الملكي» عند هذا الحد، حيث تم تخصيص مبلغ ٣٠ ألف مليون ريال (٨ مليار دولار) لتنفيذ مرحلة ثانية من البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات، يتم توزيعها على خمس سنوات مالية بالتساوي اعتبارا من العام المالي المقبل، والتي تشمل عددا من الوزارات والقطاعات الخدمية. وتم رفع رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ اضافي مقداره ٩ مليارات ريال (٢,٤ مليار دولار)، وتخصيص مبلغ اضافي مقداره ٨ آلاف مليون ريال (٢,١٣ مليار دولار) للإسكان الشعبي في مناطق المملكة، ورفع رأسمال بنك التسليف من ٣ آلاف مليون ريال (٨٠٠ مليون دولار) إلى ٦ آلاف مليون ريال (١,٦ مليار دولار)، لدعم ذوي الدخل المحدود من الموظفين الحكوميين من مدنيين وعسكريين وغيرهم من المواطنين وأصحاب المهن، أيضا زيادة رأسمال صندوق التنمية الصناعية ليكون ٢٠ ألف مليون ريال (٥,٣ مليار دولار)، بدلا من ١٣ ألف مليون ريال (٣,٤٦ مليار دولار) وذلك لدعم القطاع الصناعي وتحفيز المزيد من الاستثمارات الصناعية من داخل المملكة وخارجها.

ثم جاء إعلان الميزانية في شهر ديسمبر (كانون الأول) موافقاً لخطوة الزيادات، إذ قدرت السعودية الإيرادات العامة للعام المقبل بنحو ٣٩٠ مليار ريال (١٠٤ مليارات دولار)، فيما حددت النفقات بنحو ٣٣٥ مليار ريال (٨٩,٣ مليار دولار)، متوقعة تحقيق فائض يبلغ ٥٥ مليار ريال (١٤,٦ مليار دولار)، وهي أعلى ميزانية شهدتها السعودية، وقال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله في خطاب بمناسبة إعلان الميزانية «لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة، مواصلة الإسراع بإتمام البرامج والمشاريع التنموية، خاصة التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين مع استمرار العمل على تخفيض حجم الدين العام الذي ـ بفضل الله ـ تمكنا من تسديد جزء كبير منه، بحيث وصل إلى ٤٧٥ مليار ريال (١٢٦,٦ مليار دولار).

وكان لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، خاصة بعد اجتماعات ماراثونية طويلة، أثر ايجابي في مختلف فئات المجتمع السعودي، وإن غاب عن بعض السعوديين مزايا الانضمام لمنظمة التجارة، ولكن ستتضح هذه الأمور فيما بعد، ولكن القرار الإيجابي الأكبر، هو إنشاء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية برأسمال قدره ١٠٠ مليار ريال سعودي شمال مدينة جدة، فيها كامل مقومات المدن الحديثة إضافة إلى الصبغة الصناعية.

وقبل ذلك، يعد إقرار أن يكون اليوم الوطني يوم إجازة واحدا من أهم القرارات الإيجابية، وإن كان قراراً غير ملموس مادياً، ولكنه أثّر في المجتمع السعودي، حيث كان الاحتفال واسع النطاق وملفتا للمرة الأولى في حياة السعوديين، وكان لإعلان أسماء أعضاء المجالس البلدية واللائحة التنظيمية لعمل المجالس البلدية الأثر الإيجابي الأبرز في الصعيد التنظيمي، خاصة بعد خروج عدد من الشائعات السلبية، والتي استغلت التأخر النسبي لتفعيل عمل المجالس البلدية.

ويبدو أن القادة السعوديين رغبوا في عدم نهاية هذا العام إلا بعد الإعلان عن مشروع تنموي، ستنعكس آثاره على الأجيال المقبلة، وذلك بالإعلان عن انطلاق أعمال التنفيذ لإنشاء أكبر المشروعات التي رخصت لها الهيئة العامة للاستثمار في السعودية تحت اسم «مدينة الملك عبد الله الاقتصادية» باستثمارات تصل إلى ١٠٠ مليار ريال (٢٧ مليار دولار)، وستقام على مساحة ٥٥ مليون متر مربع على ساحل البحر الأحمر بطول ٣٥ كيلو مترا بالقرب من مدينة رابغ الصناعية، لتكون بمثابة مدينة جديدة على البحر الاحمر. ويضم المشروع الجديد ٦ مناطق رئيسية هي ميناء بحري عالمي، ومنطقة صناعية، ومنتجعات شاطئية، وجزيرة مالية، و٣ أحياء سكنية، ومدينة تعليمية. كما يتوقع أن توفر المدينة الجديدة ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة، مع توقع انتقال أول مجموعة من الشركات والسكان إلى المدينة في غضون ٢٤ ـ ٣٦ شهراً، فيما سيتم مستقبلاً طرح ٣٠% من المشروع للاكتتاب العام. من جهة أخرى، كانت هناك قرارات أخرى ذات أثر ايجابي في الوسط السعودي، مثل إقرار التعويضات الخاصة بالكوارث الطبيعية والأخطاء الطبية، وإنشاء مجلس أعلى للطفولة وجمعيات أهلية وتنظيم حماية الأطفال من الإيذاء، والسماح لمواطني «التعاون» بممارسة التوظيف الأهلي وتأجير السيارات والأنشطة الثقافية، وإنشاء سوق ثانوية للسندات الحكومية والإسراع في وضع نظام للرهن العقاري، وإقرار توظيف ٤ في المائة من مجموع العمالة من المعوقين المؤهلين مهنيا ووحدات مجانية للتوظيف بوزارة العمل، والموافقة على إجراءات تنظيم الترخيص للمساهمات العقارية، وإلزام المنشآت بسعودة

٧٥ في المائة من عمالها، ومد إجازة الوضع إلى ١٠ أسابيع والسماح بالتقاعد المبكر، والموافقة على تنظيم هيئة حقوق الإنسان وتعيين رئيس لها بمرتبة وزير، وإقرار إصلاحات في النظام القضائي في المملكة.